قضايا في السياسة الدولية : إعادة التشكل والتكوين

الأستاذ المساعد الدكتور
صباح صاحب العريض
Sabah.alareedh@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ـ كلية العلوم السياسية

Issues in International Politics: Reshaping and Reconfiguring

Assistant Professor Dr.
Sabah S. Alaraidh
University of Kufa - College of Political Science

الملخص:-

هنالك الكثير من القضايا التي تعد من القضايا الجوهرية الرئيسة في السياسة العالمية والتي تصب بعمق تفاعلات هذه السياسة وتؤثر فيها، وتمثل المرتكزات الرئيسية لإعادة تشكيل وتكون النظام الدولي والسياسة الدولية بشكل عام هي في الغالب ما تتعرض إلى الكثير من التبدلات والتحولات بسبب حالة التفاعل المستمرة ما بين الدول و الفاعلين السياسيين الذين يتحركون على الساحة السياسية الدولية، ولذلك رأينا من المهم أن نتعرض إلى عدد من هذه القضايا التي لها تأثير حقيقي في السياسة الدولية في المرحلة التي تلت نهاية القرن العشرين، إذ أن من الواضح أن الدخول في القرن الواحد وعشرين إنما مثل حقبة جديدة بتفاصيل واجزاء دقيقة قد تكون في اطرافها مغايرة لما عهدناه سابقا، وأن كانت في كثير من مساقاتها الفكرية وجذورها التاريخية تمثل امتداداً للتراكمات المعرفية والتفاعلية التي شهدتها البيئة الدولية في القرون السابقة وعلى وجه الخصوص في القرن العشرين، ولكن ذلك بمجملة انما يمثل واقع الحال الذي مهد هذه البئة دائمة التفاعل والحراك والتغيير للدخول في مرحلة تاريخية جديدة قد تحمل في طياتها الكثير من مظاهر الاختلاف (التي وصفها البعض بالجذرية) في مجموعة من هذه القضايا المحورية و الرئيسية الهامة التي يتوجب علينا الاطلاع عليها ودراستها وتحليلها من أجل خلق حالة جيدة للتفاعل معها والتعامل معها بما تستوجب هذه الظروف المحيطة بكل دولة.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، السياسة العالمية، العلاقات الدولية، البيئة الدولية، التفاعلات الدولية، النظم الإقليمية، الدولة القومية.

Abstract:-

This research focused on a number of issues that considering as a major issues and it is not possible to address international politics or the international system without studying and discussing it in a scientific and objective manner, which subjecting it to research and analysis - or all or any of its parts - in order to understand them and develop their own frameworks which thus develop a correct way to deal with these issues, as that is the duty of political decision-makers and all those interested in this scientific field to know the nature of these issues and the ambiguity surrounding them in some aspects of the picture from an intellectual trend to another one maybe during short period of time, so this research dealt with the most important issues related to international politics, which are: the international system and the changes that it witnessed and what is expected of it, international relations and their interactive nature between international actors, the nation state and what are the trends of its effectiveness and finally the regional tendency of countries in terms of convergence and the intersection with the trend towards globalization and the nature of the conflict or integration between the two trends, finally the intersections between regional systems and the global system.

Keywords: International system, Global politics, International relations, International environment, International interactions, Regional systems, Nation-state.

المقدمة:

مما لاشك فيه ان هناك عدد من القضايا المؤثرة في السياسة العالمية التي تمثل الساحة الاوسع لجميع التفاعلات ما بين الاعبين الدوليين على اختلاف اصنافهم، ولا نغالي اذا ما قلنا ان لكل من تلك القضايا والمواضيع دور مهم ورئيس في اي ظاهرة سياسية مهما كبرت ام صغرت في مجال العلاقات الدولية وداخل البيئة الدولية مع وجود عدد كبير من العوامل والمتغيرات التي تؤثر في طبيعة ونوعية تلك التفاعلات وبشكل يحتم على الباحثين والمختصين دراستها والتعمق بها من اجل زيادة الفهم والأدراك لكل منها وبما يضمن التعاطي الصحيح والواقعي مع كل منها، اذ نستطيع القول ان السياسة الدولية قد انطلقت بشكلها الفاعل والكثيف في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية مع الاخذ بنظر الاعتبار كل التفاعلات والتراكمات التي اختزنتها البيئة الدولية ومنظومتها التي عبرت عن اتجاهات حثيثة لتعزيز التفاعل سواء كان الجمعي ام الثنائي، ولكن ذلك كله شهد انبثاقا لعصر جديد اصبح بمرور الوقت مغايرا لما سبقه في الفترة التي واكبت نهاية الصراع الكوني في الحرب الباردة وما تلاه، بما مثلته تلك الحرب من علامة فارقة في تأريخ العلاقات الدولية ومسيرة النظام العالمي وبما عبرت عنه من تقاطعات شديدة في الآيدلوجيات التي مثلتها المصالح المتقاطعة للقوى الكبرى التي انخرطت في اتون ذلك الصراع الدامي الذي خلف آثار كارثية للمجتمع البشري ظل يعاني منها حتى بعد نهاية الحرب ولعقود طويلة ولم تتمكن بعض الدولة من تجاوزها بشكل يسير، وقد اصبح بمقدور الباحثين ان يحددوا تلك الفترة التي امتدت على مدار ٥٠ سنة تقريبا بكونها حقبة مميزة بحد ذاتها نظرا لما توافرت عليه من مميزات خاصة ميزتها عما قبلها وما لحقها بعد ذلك، وعلى مستوياتها الرئيسية الثلاثة التي هي: مستوى البيئة الدولية، مستوى التفاعلات الدولية ومستوى الاعبين الدوليين، اذ ميز كل منهم مميزات خاصة كانت متفردة بدرجة كبيرة وهي ايضا هيئت للدخول إلى الحقبة التي تلتها حيث اقترن نتاج السياسة الدولية لتلك الحقبة بنتائج اصبحت المنطلق الأساس والمميز كذلك لحقبة الالفية الثالثة للبشرية ولنظامها السياسي العالمي.

وهنا نستطيع ان نؤشر ان تلك القضايا المؤثرة في السياسة العالمية اصبحت تأخذ منحى اكثر اهمية وتأثير في مجمل الظواهر السياسية للسياسة العالمية خاصة في المدة التي تلت نهاية

القرن العشرين وبدخولنا للألفية الثالثة اخذت التبدلات والتغيرات تصبح اكثر تسارعاً وتأثيرا مما كانت عليه سابقاً مع التداخل في كثير من حدودها التنظيمية مما جعل عملية التحديد والتحليل والتفسير غير ممكنه للبعض جراء ذلك التداخل الذي ولد في احيان كثير ضبابية الصورة أو عدم وضوحها، مما جعل المختصين والمهتمين بدراسة النظام السياسي العالمي وقضاياه يلجؤون إلى اعتماد ما اطلق عليه بـ((عملية التفكيك التجزيئي)) الذي يقوم على اساس تفكيك البنية التي تتكون منها تلك القضايا العالمية من اجل فهم طبيعتها بشكل دقيق وواقعي وحتى تكون الفكرة التي يتم تكوينها عن الظاهرة ككل شاملة على كافة التفاصيل وبمستوى جيد من الفهم والادراك بدلالة الأجزاء المكونة للظاهرة بأجمعها دون اغفال جزء أو وجه من وجوهها التي ساهمت بتكوينها وتشكلها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى ان تكون السيناريوهات الموضوعة لها بذات المستوى لا اقل أو بعيدا عنها.

أهمية الموضوع:

لابد من الاشارة إلى ان الاهمية البحثية التي يمثلها دراسة الأسس النظرية للقضايا العالمية المهمة المتعلقة بالنظام الدولي ومحاولة خلق الاسقاطات الموائمة لها من التطبيقات العملية المتحققة في الساحة السياسية الدولية انما يمثل احد اهم مرتكزات فهم ذلك النظام والبيئة الدولية الحاضنة له اذ هكذا مواضيع تؤدي إلى زيادة التراكم المعرفي والقيمة المعلوماتية في حقل الاختصاص العلمي هذا وبما يؤدي إلى تحقيق شيء من التكامل في الصورة التي من الواجب توفرها لدى الباحثين والمتخصصين وصناع القرار، وهو ما يدفع باتجاه الاهتمام بهكذا مواضيع تجمع ما بين الجنبتين العلمية والعملية وصولاً إلى تحقيق الغاية الرئيسة التي من المهم ان تتوافر في اي بحث علمي يتم اعتماده والتي نقصد بها حجم الفائدة المتوخاه من ذلك البحث والاهداف التي تدفع باتجاه الاهتمام به والعمل على اكمال متطلباته.

من الواضح ان بحث هكذا موضوع يمثل اهمية كبيرة ومطلوبة لدى المتخصصين في حقل السياسة الدولية وصناع القرار بسبب زيادة التعقيد في ذلك الحقل وتوتر العلاقات الدولية السائدة في البيئة الدولية منذ مدة ليست بالقصيرة ولكن وتيرة ذلك التوتر والتعقيد اخذت بالتصاعد وبشكل غير مسبوق مما بدأ يخلق تداعيات كبيرة وخطيرة هي في الواقع صارت اكبر من قدرات العديد من الدول التي تحولت إلى حالة العجز عن المواجهة والإصلاح بل واصبحت تلك التهديدات تمثل تحدي وجود لتلك الدول والفواعل الدولية

الأخرى وهو ما اخذ يدفع ببروز أتجاه عالمي يعمل على تنسيق القدرات والسياسات من اجل الوصول إلى حلول ومخارج ممكنة لتلك المشكلات التي اصبحت تلتصق بها الصفة العالمية ومن دون ادنى شك، كما ودفعت الظروف الاستثنائية التي تعيشها دول العالم ومنظماته بالحكومات وصناع القرار في تلك الدول والفواعل لأن تعتمد اعتمادا رئيسيا على تنامي القدرات التفاوضية لخلق اجواء من التنسيق وصنع الأرضية المناسبة لسياسات مشتركة أو منسقة في الحد الأقل من خلال الاهتمام الخاص بإيجاد وتكوين الفرق والمؤسسات التي تتكفل بعمليات التفاوض وخلق تلك المساحات المشتركة وهذا ما يتطلب وبشكل حرج وملح من صناع القرار والمختصين بهذا الحقل المعرفي الدراسة المستفيضة للقضايا الرئيسية والهامة المرتبطة بالسياسة الدولية ويعني الأهتمام الخاص الذي يعتمد في كثير من مراحل ادارة سياساته الخارجية على موضوعة التفاوض والمفاوضات والاعتماد عليها في ترتيب السياسات الخارجية التي تبنى عليها السياسات الإقليمية فالسياسة الدولية من خلال التعاطي مع باقي الفواعل والوحدات السياسية التي تتفاعل معها، وهو ما يتطلب زيادة في حجم وطبيعة الفهم والأدراك المطلوب بهذا المجال من اجل تحقيق النوايا و الاهداف التي يتم التخطيط لها ورسمها مسبقاً، خاصة مع تميز البيئات الإقليمية ودولية بدرجة عالية من الاضطراب وعدم الاستقرار مما يعني زيادة في تعقيد المشهد السياسي امام صناع القرار ومن هم في موقع المسؤولية.

ولعلنا حينما نخلق هذه المقاربات ما بين الجانب النظري وربطه بالجوانب التطبيقية المتوائمة مع كل ظاهرة من ظواهر السياسة الدولية التي سنمر عليها خلال فقرات هذا البحث انما ستعزز الرصيد المعرفي بهذا الصدد وتوجد الفائدة المتوخاه خاصة مع دراسة الأسباب الموضوعية والذاتية والمتغيرات الضاغطة والمؤثرة فيها في البئتين الدولية والإقليمية على حد سواء، وهو ما قد يفسح المجال مستقبلا للقيام بعمليات المحاكاة والتمثيل لتلك المقاربات التي ستتعزز بالتجربة التي لابد وان تدخلها وتشترك بها الدول بحكوماتها من اجل تلمس الطريق الذي من الأجدر بها ان تسلكه في هكذا بيئة دولية على درجة عالية من التعقيد والصعوبة.

الاشكالية العلمية:

تتمحور الاشكالية في هذا البحث حول طبيعة فهم وادراك لكل من القضايا الرئيسة

المؤثرة في السياسة العالمية والتي هي: النظام الدولي، العلاقات الدولية، الدولة القومية والنزعة الإقليمية، وذلك من خلال تساؤلات محورية:-

- الأول: ما هي طبيعة الحالة الانتقالية التي من الممكن ملاحظتها والفوارق ما بين حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحقبة الالفية الثالثة لتلك القضايا؟
- الثاني: هل بالإمكان تلمس وتحديد حالات تطبيقية لتلك القضايا في سواء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أو بعد دخولها للألفية الثالثة؟ من اجل الحكم عليها وعلى مقدار فاعليتها في السياسة العالمية.
- الثالث: هل بالإمكان تحديد اطر واضحة لتلك القضايا مع التقدم شيئا بعد آخر في الألفية الثالثة؟ وكيف ستكون عليه تلك الاطر؟

الفرضية العلمية:

يقوم البحث على فرضية علمية مفادها:

((ترتبط السياسة العالمية بعدد من القضايا الجوهرية التي تمثل منظومة متداخلة ومتكاملة تمارس تأثيراً واضحا على طبيعة الأتجاهات العامة لها، مما يعني اي تغيير أو تبدل في تلك القضايا أنما ينعكس بالظرورة على السياسة العالمية سواء بالسلب ام الأيجاب، وكذلك فأن السياسة العالمية بدورها تمارس تأثير النسق النازل على هذه القضايا مما يجعلها تتمحور برؤيا وشكل جديد)).

وعليه سيتم اشتقاق عدد من الاسئلة التي سيتم اعتمادها كمحاور رئيسة للبحث وسيتم الاجابة عنها ومن خلال تلك الاجابات يمكن لنا ان نصل إلى الحقائق التي ستدعم الفرضية سابقة الذكر – أو نفيها أو تعديلها –، وهذه الاسئلة هي:

- ما هو نوع التغيير والتحول الذي شهده النظام الدولي ما بين الحقبتين التان تم تحديدهما كإطار زمني للبحث؟
- وكيف من الممكن ان يستقر شكل هذا النظام الدولي مستقبلا؟
- على ماذا تقوم التفاعلات الآنية للعلاقات الدولية؟ وماهي الصورة الأقرب لها مستقبلاً؟

- كيف ستؤثر جملة التغييرات التي ستشهدها البيئة الدولية في الدولة القومية؟
- ما هي اوجه التقاطع والأتفاق ما بين كل من النزعة الإقليمية والأتجاه نحو العالمية؟
- ما هو دور المتغير الشخصي في العملية التفاوضية وكيف يمكن لنا استكشافه وتحديد الاطار العام له؟

المحور الأول: في طبيعة النظام العالمي بعد نهاية القرن العشرين:

من الواضح ان حقل العلاقات الدولية قد شهد ومنذ بدايات تكونه الأولى الكثير من الأحداث و التفاعلات والتي ادت بدورها إلى الكثير من التغيرات والتبادلات والتي أصبحت واضحة مع المظاهر الأكثر حداثة لتأريخنا السياسي العالمي، والتي نستطيع أن نحدد أولها في الحرب العالمية الأولى حيث أن الكثير من التطورات والأحداث قد برزت أثناء هذه الحرب وما بعدها في المراحل اللاحقة ومن أجل أن تفسر علميا كل هذه الأحداث فقد ظهرت الحاجة إلى إيجاد وخلق وتثبيت النظريات العلمية و الأطر المعرفية الخاصة بدراسة هذا الحقل المهم والفاعل والمتحرك من أجل وضع افتراضات منطقية يتم من خلالها تكوين الأساس الذي تنطلق منه التعليلات العلمية و التفسيرات المنطقية لأي حدث سواء كانا على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

اولاً: كينونة النظام العالمي:

ومن هذا المنطلق ظهرت الضرورة الملحة من أجل تحديد وفهم وتحليل طبيعة وكينونة النظام الدولي وآلياته من حيث نسقه الكوني وأطره الفرعية و أنساقه الإقليمية التي تمثل بمجملها البيئة الخارجية لأي دولة من دول العالم وهنا تفرض عملية التفسير الواقع والتنبؤ به المستقبليات ضرورة حتمية وهي الإهتمام بالحقائق الاهتمام به الحقائق التاريخية والوقائع التي حدثت وتطورها من خلالها هذا النظام الدولي وأن ساقه الفرعية وهو الأمر الذي يؤكد عليه جميع الباحثين والمتخصصين والعلماء في حق للعلاقات الدولية إذ من الواضح أن هناك جوانب كثيرة يجب أن تعرف وتدرس وتبحث بشكل تفصيلي في ما يتعلق بدراسة كل من العلاقات الدولية و التفاعلات الخارجية للدول والتاريخ الدبلوماسي العالمي إذ أن التاريخ هنا يمثل المختبر الأكبر الذي يجمع فيه السلوك أو النشاط الدولي في كلياته وجزء آياته المتعددة.

وبالشكل الأولي نستطيع أن نقول أن النظام الدولي هذا قد شهد عدد كبير من التحولات الجوهرية – الدراماتيكية التي مثلت مراحل مفصلية في تسلسلها التاريخي ومنذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين وبمختلف الحقول والمستويات السياسية الأمنية الفكرية الثقافية والاقتصادية إذ من الواضح أنها أنها عيت الكل تحولات كانت قد عكست انماط محددة من التفاعلات الدولية و أدوار معينة للأطراف و القوى الفاعلة على الساحة العالمية والتي قامت بعمليات التفاعل البينية في تلك المدة وما تلاها، لكن كلا تلك التفاعلات كانت قد حدثت تحت أي طار نعم نستطيع انه لاحظ هو بدقة والذي هو توزع وتفتت وتسرب بل وتشرذم القوة والأنماط المعبرة عنها وهو ما ادى إلى زيادة في الأزمات من حيث الحجم والمستوى والانتشار من حيث الأزمات الداخلية والخارجية والإرهاب والنزاعات الدينية والعرقية إضافة إلى مشاكل داخلية بدأت تصدر نفسها سواء بقصد أو بدون قصد على أنها أزمات ومشاكل إقليمية وعالمية تستدعي التدخل المباشر والفعل لي الأنظمة السياسية للدول المضيف المختلفة وكذلك للمنظمات الدولية العالمية المتخصصة والتي تأتي في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة و أبرز تلك المشكلات هي مشكلة المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن الوطني والاختراقات الداخلية وكذلك البيئة التي أضحت تمثل تحديا جوهريا وخطيرة لي مختلف دول العالم وخاصة التي أخذت على عاتقها طرح هذه المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها[١].

من الواضح أن الساحة العالمية اليوم تشهد نوعا من انواع التوازن المتحرك غير المستقر الذي يعمل على تبدل وتغير في طبيعة القوة ونسب القوة التي تحتوي ها ولذلك من غير الممكن توصيف دقيق أقامت ووضع توصيف دقيق لهذا التوازن الدولي وبالتالي النظام الدولي بشكل عام الذي انتهت لحظة التفاؤل بالانتصار الكلي لي النموذج الغربي للديمقراطية أو النموذج الليبرالي بشكل عام التي إشارة لها الكاتب (فرنسيس فوكوياما) في كتابه الشهير ((نهاية التاريخ والإنسان الأخير)) إذ صرنا اليوم في مرحلة نستطيع أن نعبر عنها بـ"نهاية نهاية التاريخ" الذي من الممكن أن نقول فيه أن العالم اليوم يمر بحالة انتقالية أو فترة انتقالية تعمل على تحوله: من نموذج مستقر إلى نموذج مستقر آخر، وإن اختلفت المدة الزمنية لحالة الاستقرار المتوقعة[٢]، وهنا نستطيع أن ندرك أن أهم مميزات هذه المرحلة الانتقالية التي نعيشها اليوم هي كل مما يأتي:

١- القصور في تثبيت ركائز العمل وقواعد التفاعل التي من الممكن ان تنظم كل الحالة التفاعلية بإطار جامع قد يمنع الحالة الفوضوية التي قد تتصف بها في احيان معينة.

٢- القصور بحالة الاستقرار في ثوابت انتقال القوة وتبدلها من نموذج إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ومن فعل إلى فعل آخر (من حيث السنخية والنوع).

٣- ليس بالإمكان اليوم أن نتكلم عن حتمية الانتصار وما قد يعبر عنه بـ"واقع نهاية المطاف" بالنسبة إلى القوى والفواعل المتفائلة إلتي جعلت الفضائات الجغرافية والحضارية قواعدها المهمة والمساحات الرئيسية في عملية التفاعل واعادة التشكل ولكنها في ذات الوقت قد تؤدي إلى نتيجة جانبية اخرى قد تكون غير محسوبة والتي تتمثل بخلق نوع من التمترس والتخندق المناطقي الذي يعبر عن حالة رفض لبقية المساحات أو الفضاءات الحضارية التي يصبح الجو العام المحيط بها اقرب ما يكون إلى التوجس الحذر الميال إلى رفض الآخر وعدم تقبله بشكل طبيعي وتلقائي، كما كان سابقاً في مرحل الانفتاح على الذات وعلى الآخر.

ثانياً: اعادة تشكل الفضاءات الكونية:

وهنا لابد ان نشير إلى نقطة بالغة الاهمية، فكما هو واضح للجميع فأن العالم الآن يعيش حالة من متمازجة من قيام القوى بفعل مزدوج الاتجاهات فهو من جهة حالة تقدم وهجوم ومبالغته من اجل تعزيز الانطلاق نحو الأمام لتعزيز الوجود والفاعلية، ولكنه في ذات الوقت نشهد حالة تمترس وطني داخلي وإقليمي من أجل تعزيز الجبهات الداخلية وتقوية الركائز التي من خلالها يكون الانطلاق نحو الأمام وتعزيز حالة الفعل والتأثير العالمي، وهو ما يعني ان هذا الاتجاه انما يتطور ويزداد شيئا بعد آخر والذي هو أشبه ما يكون بتطبيق قواعد الحرب حسب كتاب سن تزو (فن الحرب)، أذ اصبح من الواضح ان تعمل القوى المختلفة المتفاعلة على الساحة السياسية الدولية اليوم الآن لتعزيز نقاط هيمنتها وكاس سيطرتها على التفاعلات الدولية من أجل خلق الفضاء الحضاري الذي من الواجب أن يتوسع شيئا بعد آخر ولكن هذا ما سيؤدي وكنتيجة حتمية ومنطقية إلى أن تكون هنالك حالة من التنازل أو التسرع أقرب منها إلى حالة التعايش التي من المفترض أن تسود المجتمع العالمي وكان معاصرة ومن الملاحظ أن الفضائيات الحضرية بدأت تأخذ بالإبتسام شيء بعد

آخر طبعا على حساب الفضائيات الثانوية أو صغيرة أو الفرعية الأخرى القريبة منها بل وحتى في ما تتعلق بالنظام الإقليمية حيث أخذت بالتفاعل متصارع والتنازل من أجل خلق الحالة التوسعية للفضاء الفرعية لكل من القواعد الداخلة في عملية الفعل وردة الفعل والعمل تفاعلي(٣).

اصبح معروفاً أن العالم يعيش اليوم حالة من تعدد الأقطاب مع تنوع المعايير المعتمدة في قياس القوى الدولية ألمتفاعل والذي يجعلنا نستطيع القول بأن لا توجد اليوم أي حالة قطب لأي القوى الدولية إذ من الممكن أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل اليوم ايوه عظمة قوة عظمة على الساحة السياسية الدولية و إلى جانبها مجموعة قوة أخرى متعددة المستويات بحسب مقاييس القوة الدولية فهناك الصين وروسيا التان تتجهان لأن تكون قوة كبرى مع الطموح لأن تتحول إلى قوة عظمة في المدة أو المرحلة المقبلة وما بعدها تكون الآفاق مفتوحة على عملية الاستقطاب مع تحول هما إلى أقطاب. إذن لابد من الإشارة إلى وجود تراجع حقيقي وملحوظ للقوة الأمريكية ومن ثم تراجعها في مستوى أو موقع المكان الدولية ولكن هذا لا يعني تراجعها عن الموقع الأول عالميا في الوقت الحاضر فهي لا تزال تحتفظ بهذا الموقع نظرا للفارق الواضح ما بينها وما بين من يليها من القوى الكبرى ولكن الفجوة بدأت بالصغار شيئا بعده آخروهو ما يعني تهديد واضح لهذه القوة القوة التقليدية على اعتبارها قاعدة للنظام الدولي والعالمي ولكنها ما زالت القوة العسكرية الأكبر في العالم وكذلك القوة الاقتصادية و القوة العلمية الرئيسي في هذا العالم(٤).

أعتقد من المهم هنا أن نشير إلى سمة رئيسية في النظام العالمي بدأت تبرز خلال العقد الماضي وبشكل واضح واكثر جلاء وهي موضوع انتشار القوة في الفضاءات الكونية للمتسع العالمي بالنظم والمجالات الفرعية – الإقليمية، مع تبدد وتعدد انواع و مستويات هذه القوة وكذلك بروز مصادر جديدة للقوة لم يسبق للعالم أن عرفها، ولعل أهم أنواع هذه القوة هو صعود ما أصبح يطلق عليه ب(القوة الناعمة) وأيضا (القوة الذكية) التي هي في واقع الحال مزيج من الوسائل الدبلوماسية (وهي القوة الناعمة) وكذلك الوسائل العسكرية (ويعني القوة الصلبة)، وحسب ما اشار له البعض من الخبراء والمتخصصين فأن هذه الأنواع قد تحولت في العقدين الأخيرين إلى مصادر جديدة للقوة أثرت في طبيعة وآلية

وكيفية ونوعية وتوقيتات استعمالها وادخالها بحيز الأستثمار المباشر لأمكانياتها، كما أن من المهم الأشارة إلى أن هذه المصادر الجديدة للقوة في واقع الحال قد تكون فاعلة ومؤثرة في مجال ما أكثر منها في مجالات أخرى، وهو ما يعني بروز صفة وسمة و خاصية جديدة في النظام الدولي والعالمي وتفاعلاته قوامها فرص بزوغ ونشوء أقطاب متعددة ومختلفة و متفاوته من حيث نوع وتأثير وطبيعة القوة التي تستخدم من قبلها في تنفيذ أهدافها ومصالحها واستراتيجياتها الكونية المستقبلية فضلا عن الآنية منها(٥).

وقد تعددت وجهات النظر في ما يتعلق بالباحثين والمراقبين لطبيعة النظام الدولي الحالي، والقوى القطبية فيه، اذ يعتقد البعض أن السياسة الدولية تتجه اليوم نحو حالة من (اللا القطبية) والتي اخذ يطلق عليها (عالم مجموعة صفر G-Zero)، إذ أنه وبعد سيطرة مجموعة القوى السبعة (G- 7) حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي على الاقتصاد العالمي أذ لم تعد توجد قوة واحدة تقريبا في هذا الموقع حاليا، ليس بالشكل الدقيق، كما ن المتتبع لمسار تطور النظام السياسي الدولي يستطيع أن يلاحظ ما يمكن أن يعتبر ثوابت وأسس تؤثر في عملية التفاعل والتعامل بين الأطراف الفاعلة وبالتالي تؤثر في عملية التغيير في سلم الهرمية الدولية من حيث صعود القوى الدولية أو نزولها وبحسب توزيع انواع القوة وطبيعتها في تلك العملية التفاعلية مما يعني القدرة على معرفة وتفسير حجم ومدى تأثيرها في بعضها البعض وبالتالي امكانية تحديد المحصلة النهائية لطبيعة التفاعلات من حيث القدرة على تحصيل المصالح والاهداف وتعزيز المواقع وكذلك ترسيخ الخطوط الأمامية لها في تفاعلاتها مع الأطراف الأخرى عند الدخول في منازعات مصلحية تقوم على أساس تحصيل كل من المنافع والمصالح والأهداف، كما ان ذلك في الوقت ذاته من الممكن أن يعد مؤشر مهم وعلامة مهمة لتراجع أو لضعف قد يصيب بعض القوى العظمى أو الكبرى التي قد تبدأ بالتراجع في قوتها مع بروز قوة أو قوى اخرى لها مستقبل بالأرتقاء على سلم الهرمية الدولية في قبال القوى الأخرى التي بدأت تضعف وتتراجع في قوتها وتفقد القدرة في محافظتها على مكانتها وهرميتها و تسلسلها في القواعد والتسهيلات الدولية مع الإشارة إلى أنه من الصعب وضع حدود زمنية محددة وواضحة وحادة لعملية نشوء وسقوط القوى العظمى الكبرى تلك بل وحتى القوى الإقليمية ذات التأثير الواضح في الإنساق الإقليمية الفرعية، لكن من الممكن أن تكون هنالك بعض المؤشرات والدلائل التي تكون فيها مكامن

وعناصر القوة والارتقاء على السلم الهرمي الدولي أو العكس من حيث المعوقات والعناصر السلبية التي تؤشر وتمهد لعملية التراجع لتلك القوى[٦].

المحور الثاني: الأثر التفاعلي للعلاقات الدولية:

لقد اختلفت الرؤى إلى طبيعة النظام الدولي وكيفية تحليل وتفسير حركة القوى الفاعلة بداخله وعلى الساحة السياسية الدولية، أذ بحسب المنظور التقليدي للمدرسة الكلاسيكية التي تفسر النظام الدولي وجميع الاجزاء المرتبطة به فإن دراسته تسيطر عليها الإفتراضات ذات الطبيعة التحليلية للواقع البنيوية، أذ كانت طبيعة هذا النظام تعرف بحسب المنظور المادي بالدرجة الاساس اكثر من غيرها على اعتباره المنظور المتعلق بـ(طبيعة البنية التركيبية الدولية) والتي كانت تقوم على أساس مرتكزين ماديين أساسيين الأول هو عدد الأطراف و القوة الكبرى الفاعلة على الساحة السياسية الدولية اما الثاني فهو طبيعة التفاعل والعلاقات الممتدة المتبادلة فيما بينها، فإذا كان هناك مثلا قوة واحدة تمثل القوة المهيمنة الكبيرة التي تعمل على توجيه مجموع تلك التفاعلات وضبطيها بشكل وبأتجاه معين، فهذا ما كان يسمى بـ(البنية الدولية الأحادية)، أما إذا كانت هناك قوة أخرى معادلة بحيث يصبح لدينا قوتين مهيمنتين كبيرتين واللتان يخلقان في النتيجة تعادل في موازين القوة الشاملة فيما بينهما وهو ما أطلق عليه بـ(البنية ثنائية القطبية)، أما إذا كانا بشكل آخر وهو ان يكون هنالك ميل جزئي أو نسبة معينة لأحد تلك القوتين في موازين القوى فهذا ما كان يسمى بـ(الثنائية القطبية المرنة) أو أن يكون هناك تعدد في القوة الكبرى وهو ما أطلق عليه بنظام توازن القوى ذات الطبيعة المتعددة أي هو نظام التعددية القطبية وهو ما نستطيع أن نشبهه على الوضع الحالي الذي تعيشه الساحة السياسية الدولية التي تتعدد بها هذه القوة وأن كانت بنسب و / أو موازين مختلفة و متعددة كما هو واضح عند قياسنل للهرمية الدولية الحالية[٧].

أولاً: اتجاه التحليل البنائي:

تعد مدرسة (منظور التحليل البنائي) في دراسة وتحليل العلاقات الدولية و طبيعة التفاعلات الدولية من أبرز المدارس والأتجاهات التي قامت بتقديم تحليلاً وانتقاداً علمياً جديداً وطرح بدائل نظرية جديدة لهذا الاعتقاد و المدركات المشتقة منه، اذ بحسب الرؤية التقليدية الواقعية، فأنها تشير إلى ان انتهاء الحرب الباردة ادت إلى ايجاد مناقشات كثيرة هائلة داخل التفكير الاستراتيجي الأمريكي ومراكز صنعه والذي كان سائدا ومؤثرا في

نظريات العلاقات الدولية والتفاعل الدولي إذا عززت ومنذ تلك الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية انبثاق وبروز (مدرسة التحليل البنائي) في الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيث أصبح من الواجب النظر إليها بشكل مهم وواقعي ومؤثر على اعتبار أنها نتاج علمي طبيعي للنظرية (الدولية النقدية التجريبية) التي اخذت بالأنتشار بشكل بارز في مختلف الحقول المعرفية في العالم الغربي، أذ قامت هذه المدرسة اساساً على بحث واستقراء واقع التفاعلات الدولية ومستوياتها بذلك المنظور العلمي، حيث عمل الكثير من رواد هذه النظرية الجديدة (نظرية التحليل البنائي) إلى تطبيق عدد من الأفكار و الاعتقادات الخاصة بتلك النظرية على الكثير من المظاهر التفاعلية التي ظهرت في المدة الخمسينيات، الستينيات، السبعينيات والثمانينيات وكان من روادها عدد من الأسماء الهامة وأن لم يتم تأطيرها بشكلها المحدد والنهائي بسبب طبيعتها أو على اعتبارها نتاج جديد لـ(النظرية الدولية النقدية)، اذ كانت هناك مساهمات مختلفة واضافات متعددة لكل من كيسنجر، كوردسمان، وبرجنسكي وانتوني ليك وغيرهم، وقد شهدت تلك المدة جهود كبيرة والسعي الحثيث لتطبيق ذاك التوجه في فهم وادراك السياسة العالمية من خلال إلقاء الضوء على عدد من الأبعاد المتعددة و المتنوعة للسياسة الأمريكية المنعكسة على السياسة العالمية[٨].

و بشكل عام نستطيع أن نتكلم عن هنا عن رؤية رئيسية دفعت وساعدت على بروز و ارتقاء (نظرية التحليل البنائي) في الحقل التنظيري للعلاقات الدولية والتفاعلات في النظام الدولي، أذ أن هؤلاء الواقعيون الجدد سواء كانوا "الليبراليون أو العقلانيون الجدد"، انما كانت اغلب جهودهم منصبة على وضع اطار نظري متكامل يحقق القدرة لعملية تحليل واقعي متوائمة مع طبيعة العينة المراد دراستها من أجل تحقيق تحليل واقعي لطبيعة الظواهر في العلاقات الدولية والتفاعلات الجارية على الهيكل الدولي العالمي اليوم من أجل خلق فرص حقيقية لإثبات القوة الإرشادية والتوجيه المطلوب للسياقات المتبعة في هذه التفاعلات وإثبات حالة التمركز للعناصر المادية الجديدة التي بدأت تظهر وتأثر بشكل جديد ومغاير عن ما سبق في أسس وقوانين التفاعلات الدولية والتي أخذت تطغى وبشكل واضح على هذه التفاعلات (مثل: القوة الذكية، القوة الناعمة، التسلل الفكري، غسيل الدماغ، الإغراق الإعلامي و التشويش وغيرها)، حيث تم خلق وتأسيس نظريات متعددة بهذا الشأن من اجل ايجاد الاطار النظري الذي يظم ويرتب كل هذه الأفكار و إثبات صحته

ويعمل على تحقيق تلك الأهداف، وهنا تبرز لنا نظرية فوضى العلاقات الدولية، نظرية الفوضى الخلاقة، نظرية التشويش و نظرية الأنظمة المتداخلة(٩).

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول انه تعريف النظام الدولي إنما يتحدد بشكل رئيسي على وفق طبيعة الثقافة الدولية السائدة والمسيطرة وليس على أساس التوزيع المادي للقوة فقط بل أن الرابطة ما بينهما في العموم قد تكون رابطة ديالكتيكية مؤثرة في الاتجاهين أو النسقين الصاعد والنازل، وهنا يمكن ان نؤشر نقطة اختلاف لدى كل من الواقعيين والبنائيين، أذ اعتقد الواقعيون ان المرتكزات المادية لها الجانب الاكبر - ان لم يكن الطاغي - في نشأة وانطلاق البيئة الدولية والتفاعلات المنبثقة عنها، بينما آمن البنائيون إلى الرأي الذي يعتقد بوجوب ادخال العناصر الاخرى التي قد يكون لها مساهمة اكبر من تلك المادية في تشكيل ظروف البيئة الدولية ومتغيراتها والتي بدأت تأخذ صوراً شتى في هذا الأطار مع بروز متعاظم.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأنه بداية المشكلات الحقيقية للدول الاضعف والأقل قوة وخاصة دول عالم الجنوب، الدول المتخلفة والدول الهشة انما هي حينما انتقل النظام الدولي العالمي من النظام الويستفالي إلى نظام العولمة المهيمن، وكما هو معروف فأن النظام الوستفالي هو الظاهرة الابرز منذ بدايات السياسة العالمية التي كانت تنتظم على أساسه منذ تأسيس نظام التوازن الأوربي على اساس معاهدة وستفاليا ١٤٦٨، والذي صيغ على وفق بيان رسمي تضمن المبادئ الأساسية التي أصبحت منذ ذلك الوقت تهيمن على كافة التفاعلات الدولية والشؤون العالمية خلال القرون الثلاثة اللاحقة إذ مثل ذلك النظام الحالة الوسطى، أذ وبحسبه تم تأسيس النموذج الحديث للدولة الراعية لمواطنيها والتي حققت تأمين احتياجاتهم (التنشئة السياسية والأمن)، وتجلى احترام الدول لذلك النظام من خلال اتباع اطره المعتمدة وعلى أساس واحترامه بأن جعلت مقدار نشاطها منصبا في مداراته التي خلقت انظمة ومدارات فرعية رتبت التفاعلات الإقليمية الفرعية وجعلها متوائمة مع النظام العام الذي تمت صياغته واعتماده، وقد امتد هذا النظام في بقاءه واستمرار فاعليته على مدى القرن التاسع عشر وصولاً القرن العشرين، حيث اخذت الدول شكل (الأمة - الدولة) و بصورة متزايدة ومكثفة وجميع الدول المستحدثة قامت على ذلك النموذج الذي مثل افضل ما يمكن اعتماده، وأصبحنا نرى بوضوح سياقات وترتيبات النظام العالمي بدأت تعتمد عليه بشكل

شبه تام مع سيادة فكرة عدم وجود نموذج بديل له وهو ما جعل العلاقات فيما بين الدول تقوم وفق قواعده ولا يمكن لها ان تخرج عن اطره التي حددتها الدول الأقوى التي اصبحت هي من يحافظ على تراتبيته والمتحكمة بالقدر الاعظم من توازناته[١٠].

إذ على مدار مدة زادت على ستة عقود من الزمن تقريبا، تم اعتماد عدد من النظريات الرئيسية في مجال العلاقات الدولية والتي كانت تولي اهتماما واضحا بالجوانب والأبعاد المادية في التفاعلات بين الدول مع تقليل أهمية الجوانب المعنوية وغير المادية، إذ حاولت التركيز في مناقشاتها واثارة الجدل الحاصل في داخل إطرها النظرية على عدد من الظواهر المركزية من قبيل: "القوة"، "المصلحة"، "النظام الدولي"، "التعاون " و"الصراع"، وفي المقابل تم استبعاد مرتكزات وجوانب بالغة الأهمية مثل: "الهوية"، "القيم"، "الأفكار"، "المعتقدات"، "العادات" و "التقاليد"، مما أدى إلى صعود النظرية البنائية عقب نهاية الحرب الباردة مع تزايد الاهتمام بالهوية كمحدد لسلوك الدول في التفاعلات الدولية[١١].

ثانياً: الاتجاه النقدي – التفكيكي:

لقد كان منظور البنائين لهذا التحليل يعتمد وبشكل واضح على (الاتجاه النقدي – التفكيكي) من حيث أن العناصر الاجتماعية الداخلة في التفاعل التي ليس لها بنية مادية واضحة المعالم كـ(الاعراف، المعتقدات، الخطابات، الأفكار و الهويات) إنما هي في الواقع الأكثر تعاطياً و رواجا وتحديداً في واقع التفاعلات الدولية والعلاقات الدولية وبالتالي الأكثر أثراً في النظام الدولي والعالمي بصيغته وشكله وصورته الجديدة، اما من الناحية الأخرى والتي هي ناحية التحليل **الابستمولوجي** فمن الواضح أن هؤلاء (البنائيون) قد تبنوا على المنطق الابستمولوجي التقليدي من حيث النظر إلى والوظيفة الأساسية (وبشكل مقارب للمنهج الوظيفي)، وكذلك من حيث الآثار النظرية المتوقعه لها، أذ صار هناك اعتقاد ان لهذا التحليل وظيفة أساسية هي تفسير كل ظواهر البيئة الدولية والنظام العالمي وبشكل مقارب للواقع مع العمل على صياغة المشاهد والسناريوهات المستقبلية لتلك الظواهر وبما يعبر عن فهم وادراك شبه تام لأجزاء وتفاصيل تلك الظواهر، ولكن مع مرور الوقت اثبت الواقع النقص الواضح في الأمكانية لبناء المشاهد الأحتمالية التي اعتقد البعض انها ستكون متاحة هنا وهذا ما أشار له رائد المنظرين البنيوين (الكسندر ونددت) وبشكل

صريح، حيث قال بأنه يعتقد ان ليس بامكان هذا المنهج ان يضع صياغات مستقبلية كاملة بالمقدار المطلوب لتلك الظواهر بناءً على الأسس النظرية للأتجاه النقدي - التفكيكي[١٢].

أيضاً من المهم الإشارة إلى مسالة متعلقة ب(النظرية البنائية)، أذ أن عدد من الكتاب والمفكرين الذين يصنفون بأنهم من المدافعين عن الواقعية البدائية يشيرون إلى رأي مهم يجب أن يذكر هنا وهو انه من الممكن العمل على تخفيف معضلة الأمن (إن لم يكن بالضرورة تجاوزها) ولو بنسبة مقبولة وذلك عبر المزيد من التعاون والتبادل البيني ما بين الدول نفسها، إذا ان احد السمات اللافتة والهامة لعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين هي الظهور المتدرج لنوع من "الفوضى" الأكثر "نضوجا"، إذا أصبحت الدول في تلك الحقبة تدرك أن الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها عملية مواصلة التنافس الشديدة فيما بينها، وما يمكن ان تنطوي عليه من منزلقات قد تؤدي إلى نتائج كارثية في عالم نووي مرتبك غير مستقر تماما[١٣].

واذا ما اردنا ان نفهم واقع البيئة الدولية وطبيعة الحراك على الساحة السياسية العالمية فأن من المهم والضروري فهم وادراك ودراسة مواضيع: النظام الدولي والأطراف الفاعلة فيه، مقومات القوة والقدرة لأطراف النظام وكيفية استخدامهما، ولاسيما الطرف المهيمن في هذا النظام، كذلك من الواجب دراسة وتحليل الهرمية الدولية وطرق التفاعل وإدارة التفاعلات وفق طبيعة هذه الهرمية السائدة، للوصول إلى ادراك حقيقي وواقعي عن القطبية في النظام الدولي، وطبيعة تطورات هذه القطبية واتجاهاتها المستقبلية المتوقعة، وهل ان النظام الدولي يتجه لتعدد الأقطاب ام انه قابل للأنكفاء لنظام ذو القطب الواحد والمهيمن، كل ذلك يجب ادراكه وصفا وتحليلا للوصول إلى ما سيكون عليه النظام العالمي مستقبلا والذي سيتصف بعدد من المميزات والصفات، ويمكن لنا ان نؤشر النقاط الاتية:

١- **زيادة العقلانية الكونية:** من المتوقع جدا أن يتجه النظام العالمي الجديد الذي سيكون نتائج المرحلة الراهنة وما بعدها إلى تفعيل وإرساء التفكير بنموذج العقلانية السياسية كواقع مستقر في التفاعلات والممارسات السياسية العالمية، وهو ما يعني بالتالي عدم إفساح المجال للاختراقات اللاعقلانية التي من الممكن ان تحدث في المستقبل من قبل قيادات سياسية وصناع قرار دول كبرى وعظمى، قد تاخذهم

الحالة التنافسية والاندفاع بها إلى اختراق هذه الخطوط المحددة لعنف التفاعل أو العنف التنافسي وهو ما يعني حدوث احتكاكات ومواجهات جزئية أو كلية متعددة الأنواع ولكنها بالتالي تؤدي إلى خلق حالة من العنف وما يستتبعه من اثار ونتائج(١٤).

أيضا فإنه من الواضح أن السياسات العالمية بشكل عام ستأخذ بالميلان نحو طبيعة جديدة أو زيادة الحالة المؤسساتية في الساحة السياسية العالمية والتي ستؤدي بالتالي إلى حالة من ضبط السلوك التفاعلي البيني ما بين الفواعل والاعبين الدوليين، كما أن الاتجاه سيكون نحو بروز الأنظمة السياسية التي تعتمد طريقة الضبط التفاعلات اكثر مما قد تعتمد على الأجبار والإكراه في القبول بسياساتها وقراراتها، وهو ما قد يعني رجحان كفة الاتجاه الديمقراطي في تلك التفاعلات التي قد تسود بشكل أكثر ولو بصورة تدريجية مما يعني زيادة العقلانيه والتفاعلات الهادفة إلى ترسيخ الممارسات المقبولة أو لمستندة إلى المصالح المتبادلة وقبول عدم خسارة الآخر وإنما المنفعة المتبادلة ما بين اغلب الأطراف في عموم القضايا ذات الصفة العالمية التي قد تجمع الكل بسبب الاهتمام المشترك بها(١٥).

٢- **توسع الشبكة الاقتصادية:** لابد أن نشير إلى أنه التداخل الشديد والديالكتيكي والقوي ما بين العلاقات الاقتصادية بين المتنافسين على الساحة السياسية الدولية بحيث تؤشر أي تراجع أو انخفاض في المستويات الأقتصادية لأي فاعل أو دولة تكون له اثار على باقي المستويات الأخرى، وفي ذات الوقت يجب إدراك وجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحددة وشؤونها المرتبطة بهذا التوجه أذ يسود اعتقاد متزايد بين الدول "الأكثر نضجا" و"الأكثر تحملاً للمسؤولية" في النظام الدولي بأن هناك اسبابا "أمنية وجيهة" لأخذ مصالح جيرانها ومن ينتظم معها في الإقليم الواحد أو الامتداد المصلحي وفق المسارات الممتدة عبر العالم أخذها بعين الاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة بهذا الشأن، ويشير بعض المتخصصين والباحثين إلى أن الدول مع الوقت تزداد "ادراكاً" أن أوضاع الأمن القومي مترابطة أكثر من السابق وأن السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى إجراءاتها "الشوفينية" المتشددة التي تعمل وفق طرق التضييق وحصر الحريات والحد منا بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان ديمومة بقاء واستمرار الأنظمة السياسية للمدة الأطول، ولكنها في ذات الوقت قد تؤدي

إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف بحسب ردود أفعالها انعكاساتها بالنتيجة، ويمكن هنا ان نستشهد بعدد من بلدان عالم الشمال كمثال على مجموعة الدول تلك التي انتقلت عبر "عملية النضوج الأمني" و"الأساس المصلحي"، والتي تبدلت من السياقات العسكرية والأمنية الشرسة إلى "جماعة امنية متفاهمة" على امتداد دول القارة الأوربية بشكل عام، على اعتبار أن مثل هذا التطور بالنسبة للمجتمع الدولي والدول ألمتفاعلة في بيئته ككل سيكون بطيئا على الغالب وغير متساوي في نسب إنجازاته وهو شيء طبيعي ومنطقي، غير أن التغيير الذي يبتعد عن الأنشغال بالامن الوطني المحلي نحو زيادة التأكيد على الأمن الدولي ممكن على الاقل بل هو جهد عقلاني ومطلوب وله نتائج إيجابية بالتأكيد(١٦).

ونستطيع هنا بدرجة عالية من الاطمئنان أن نقول بأن هذا ما حصل بالضبط في القارة الأوروبية بين دولها خلال السنوات السبعين الماضية (١٩٥٠-٢٠٢٠) بعد قرون طويلة من العلاقات العدائية والنافس المحنون الذي وصل إلى حد الاقتتال بين دول وانظمة القارة العجوز، وخاصة فرنسا وألمانيا وبين دول أوروبية غربية أخرى اذ تم إرساء قواعد شعور وعمل جديدة ما بين هذه الدول بشكل عام بهدف تشكل "مجتمعا متآلفًا " بدرجة مقبولة وهذا ما تم تأطيره من خلال معاهدة روما ١٩٥٧ والتي مثلت النواة الاولى للتشكيل الأقتصادي الأوربي وما تلاه من خطوات مؤسساتية وهي التي حولت الأعداء السابقين إلى حلفاء متقاربين ويقبل بعضهم بالبعض الآخر وعلى خلاف الماضي أذ لم تعد هذه الدول التي دخلت بهذا النمط من التفاعل الإيجابي تفكر في استخدام العنف أو الإكراه لحل خلافاتها، إنما هي وصلت إلى درجة من العقلانية المقبولة التي أصبحت من خلالها ترى الاختلافات لا تزال موجودة إلا أنها من الممكن أن توجد نسبة جيدة من توافق الرأي فيما بينها وان تعمل على ضمانه وترسيخة وتوسيع قاعدته من خلال الحالة المؤسساتية الجامعة التي تقوم بتفعيل الجوانب الإيجابية والتعاونية والتقليل من نقاط الاحتكاك والتنافر، وهو ما أصبح جنديا الهم وجهد الرئيسي لي الاتحاد الأوروبي بأنه تلك الخلافات سوف يتم حلها سلميا دائما ومع الوقت ومن خلال تبادل الرأي والتفاهم المنطقي المتبادل ومن خلال الطرق السياسية و بالطرق السياسية(١٧).

إذن نستطيع أن نقول بأنه مفهوم "الفوضى الناضجة" إنما هو جزء من سعي حثيث لما

يمكن ان يطلق عليه بعملية " عملية تمدينية" يكون فيها الاتجاه ألعقلاني والرغبه في تفعيل نقاط الاشتراك الإيجابية هو الأساس في مسعاه وحركته وقاعدة الفكرية الرئيسية، كان معي ويمكن أن نشير إلى أن هذه العملية قلتم دينية الجارية في أوروبا وبعض المحاور المتعاني ألمتفاعل معها من الممكن أن توسع وانت تمتد لتشمل جماعات أمنية أوسع نطاق من عبرة ضم مناطق وإقليم ونظم إقليمية أخرى قد يجري معها تعاون اقتصادي وسياسي والثقافي متفاعل على نحو متزايد[١٨].

المحور الثالث: التمدد الكوني للقوة وآثاره:

إن محور القوة الذي يبدو أننا اليوم نعيش في وضع يمكن أن نطلق عليه (عالما بعد أمريكا) وهناك من يتحدث عن التراجع الأمريكي الواضح على مستوى القوة ومن ثم المكانة والتأثير، ولكن هذا دون أن يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية حاليا لم تعد تحتل الموقع الأول عالميا، إذا أصبح هذا النقاش يدور بشكل واسع حتى جعل البعض من الباحثين يستطيعون الإشارة إلى اشبه ما يكون بـ(مدرسة التراجع)، أي أن تراجع مقدار وتأثير القوة الأمريكية أصبح واضحا بشكل أكثر من أي وقت مضى، وهو ما استدعى الكثير من المناقشات والحوارات حول نطاق هذا التراجع وطبيعته، ومن ثم محاولة فهم وادراك طبيعة اتساع الفجوة الحقيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الأخرى الفاعلة على الساحة السياسية الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الولايات المتحدة ما زالت حتى اللحظة القوة العسكرية الأكبر في العالم وكذلك أيضا القوة الاقتصادية والقوى العالمية الرئيسي في حجمها ومساحة تأثيرها[١٩].

أولاً: تسرب القوة وتوزعها على المنظومات الإقليمية:

وقد أشرنا مسبقاً إلى أن السمة الأساسية في النظام العالمي هي انتشار القوة في كافة مفاصله واركانه ومؤسساته وطريقة توزيعها وتسربها في الأنظمة الفرعية – الإقليمية ابتداءً من النظام الرئيسي العالمي، وأن بروز اشكال ومظاهر جديدة للقوة والتي من أهمها تصاعد "القوة الناعمة" وكذلك "القوة الذكية" التي هي مزيج من الوسائل الدبلوماسية (القوة الناعمة) و الوسائل العسكرية (القوة الصلبة)، حسب الآراء التي اهتمت بتعرفها، وإن هذه الأشكال الجديدة للقوة قد تصبح في مرحلة من المراحل القادمة أكثر فاعلية في مجال ما أكثر

منها في غيره، وهو ما يعني بروز انماط جديدة للنظام العالمي تؤسس لظهور أقطاب متعددة و متفاوته في القوة والتأثير والحجم، الذي يرى العديد من العلماء والمراقبين ان النظام العالمي بشكل عام يتجه نحو حالة جديدة من القطبية Nonpolar، وهو ما يسميه البعض "عالم مجموعة الصفر" G-Zero، وذلك للإشارة الواضحة انه بعد سيطرة مجموعة الكبار السبعة (G-7) حتى منتصف التسعينيات على الاقتصاد العالمي فمن الواضح انه لم يعد يوجد احد في هذا الموقع حاليا بالشكل المفترض والمطلوب، أي أنه لن تكون هنالك قوة دولية تجمع تلك الصفات المطلوبة وبشكل واضح على رأس هرم القوى الدولية الفاعلة في العالم، وهو ما يعني بالتالي انه لن يكون هناك نظام ذو شكل هرمي متسلسل اضح المعالم كما اعتاد العالم على تشخيصه في المرحلة السابقة، وهذا ما يؤدي بالنتيجة لأن يتجه العالم -على الأقل في المرحلة الراهنة التي ما زالت في مرحلة التشكل والتحولات الاساسية - إلى ما نستطيع ان نصفه على أنه "الاشتباك المتعدد الأقطاب"، والذي يعني بشكل واضح انه نمو الأقطاب الدولية المؤثرة والفاعلة والذي يجري في سياق تنافس حاد ومستفحل وأحيانا قد يصل إلى مستوى صدامات مباشرة أو غير مباشرة، كما وأن هناك حالة من الفوضى التي تتسم بها عملية بروز هذه الأقطاب ومن ثم استقرارها وبالتالي فهي تؤشر إلى وجود آثار جانبية قد تكون خطيرة ومدمرة في بعض الأنظمة الفرعية المرتبطة بالنظام العالمي والنظام الرئيسي لكل قطب ولكل محور ولكل منظومة ولكل مجموعة دولية[٢٠].

ثانياً: قوة وفاعلية الدولة القومية:

لقد سادت رؤيا في العديد من البحوث والدراسات المتعلقة بالسياسة الدولية يعتقد بحسبها عدد من العلماء والباحثين أن النظام العالمي يتجه حاليا إلى نوع من صيغة الثنائية القطبية الجديدة أو ما يتم وصفه بـ"مجموعة الاثنين" (Group of 2)، وهو الذي يركز على بقاء واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقطب فاعل في النظام الدولي لغاية المستقبل المتوسط بما لا يزيد على الثلاثين سنة المقبلة وفي مقابلها يتمركز ثقل قوة اخرى موازنة تنبثق من الخيارات التي يمكن تشخيصها من احد القوى الفاعلة على الساحة الدولية في الوقت الراهن، ومن الممكن ان نشير إلى عدد من النقاط الرئيسة وكما يأتي:

١- يسود اعتقاد بأن هذه الصيغة (ونقصد بها صيغة الثنائية القطبية) هي ما سيستقر

عليه النظام الدولي على المدى المتوسط والتي ستشكل طبيعة القرن الحادي والعشرين وتعمل على التأثير في تفاعلاته، أذ تشير العديد من التوقعات بأن هذه الصيغة "ستطبع بثقلها الأجندة العالمية" من حيث النوع والاتجاه وحجم الفعالية التي ستقرر ميلان الكفة لأي طرف من اطراف الفاعلين الدوليين، بحسب المزايا الجيوستراتيجية والقوة العسكرية وما يعزز ذلك من حيث الزعامة الأيديولوجية إذ كانت قد جعلت الاتحاد السوفيتي السابق بالأمس احد القطبين العالميين، ولكن من الواضح إن وضع التفاعل الدولي الحالي قد اصبح اكثر تأثرا بالمزايا الجيو-اقتصادية بشكل خاص، وهذا ما زاد من فاعلية الابعاد الاقتصادية وانشطتها وجعلها اكثر تأثيرا وقوة وتغلغلاً في كافة أرجاء العالم من حيث نظامه الرئيسي وأنظمته الفرعية عبر التجارة والاستثمارات والدبلوماسية والمعونات والمساعدات، وهو ما قد يعني عودة الدور البارز والمؤثر لروسيا الاتحادية كوريث حقيقي للأتحاد السوفيتي وقبله روسيا القيصرية(٢١).

٢- كما ان تصاعد المستوى الأقتصادي للصين منحها موقعاً مميزاً وبشكل استثنائي وهو ما تؤكد الكثير من المؤشرات إلى أنه يتجه نحو زيادة الفعالية والتأثير المستقبلي بعد أن صارت رسميا هي القوة الاقتصادية الثانية في العالم والمهيمنة على اغلب الأسواق العالمية وخاصة الأسواق الاسيوية القريبة منها جيوسياسياً والذي معناه سياتها وانفتاحها على ما يليها من الأسواق والساحات التبادلية الناشئة في كل من اسيا وافريقيا وثم في امريكا الاتينية بل وحتى الأوربية منها، واصبحت هي المتفوقة في هذا المجال على غيرها من القوى التي كانت لها هيمنة واضحة بهذا المضمار (مثل اليابان التي كانت القوة الواعدة التي كانت اغلب الأعمال المعقودة عليها طوال عقود أربعة سابقا من الزمن)، لكن من الواضح الوضع تغير اليوم من خلال الحديث عن هذه الثنائية القطبية الجديدة التي تجعل من الواجب اعادة التفكير والعمل على رسم سيناريو مشابه بما كانا حاصلا ايام الثنائية القطبية ضمنا نظام التوازن الثنائي للأقطاب والذي تجلت حالاته التطبيقية بما ظهر إبان الحرب الباردة وبشكل واضح(٢٢).

٣- من الممكن ان نقول النظام العالمي الجديد الذي بدأت بوادره بالظهور وتفاعلاته بالوضوح كما وأخذت سماته وخصوصيته تتشكل بشكل متزايد، كما وانها تشير بعدم السماح لحدوث "يالطا جديدة" كما حصل سابقا و التي أنتجت نظاما مميزاً في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أذ على الرغم من انه من الواضح بعدم وجود أي اصطفافات عقائدية في الوقت الراهن، لكن من الوارد جدا ان تتشكل خلال المستقبل القريب والمتوسط بسبب الحث المتزايد والاحتكاكات التي بدأت تظهر بشكل متزايد والذي من المتوقع ان يدفع إلى تكون بعض المحاور الاستراتيجية التي ستقوم وفق اسس مزدوجة تكون مزيج من الأهداف العقائدية - المصلحية صارمة، وهي التي من الممكن ان تتربع على قمة الهرمية الدولية بحيث يمكن الحديث عن تحول العلاقات من الصراع والتنافس فقط - كما شهده النظام العالمي سابقًا- إنما اصبحت الحاجة ملحة في هذه المرحلة وما بعدها أن تتجه القوى المتفاعلة إلى حالة من التفاعل الذي يتم تعزيزه بشيء من الثقة المتبادلة التي تؤدي إلى اعتمادية نسبية مابين الأطراف، اي ان العالم من المفترض ان يتجه إلى (نظام قطبية المتفاعلين)، بحيث تتداخل حالة المنافسة مع الكثير من التعاون والشراكة والتفاهم وهو ما يعني ظهور العقلانية في هذه التفاعلات التي هي نتاج لإدراك النتائج المتوقعة لكل حالة من التفاعل التي قد تحدث ما بين هذه الأقطاب والقوة والفواعل الدولية على الساحة السياسية الدولية، واذا ما تم العكس من ذلك فأن الصورة قد تكون قاتمة ولا يمكن ان تكون هناك توقعات بتفاعلات ايجابية على مستوى الساحة السياسية الدولية سواء في المستقبل القريب ام المتوسط وهو ما يستدعي الكثير من التفكير والتأمل(٢٣).

ثالثاً: المجموعة الدولية المتقاربة:

يرى بعض من المتخصصين والمراقبين في اتجاه آخر ان النظام العالمي يتجه نحو حالة مغايرة عن ما سبق ذكره تتمثل بالنظام متعدد الأقطاب والمعقد في تركيبته، على اعتبار أن هناك الكثير من العناصر المختلفة لقياس القوة، وأن كل دولة وقوة من هذه الدول ممكن ان تمتاز عن غيرها في عنصر أو متغير معين أو في مجالات معينة وهذا ما يسجل ميزة نسبية حقيقية على كل طرف تجاه الآخر، كأن نجد القوة تتمثل في عدد من العناصر المادية لدولة ما

في مواجهة النفوذ والفاعلية والتأثير المبني على عدد من مصادر القوة الناعمة لدولة أخرى وهذا ما يزيد في تعقيد الامور في حالات التنافس والنزاع من حيث قراءة الخاطة الدقيقة والواقعية لطبيعة القوى المستخدمة واوزانها لا الحقيقية في المعادلة التنافسية - الصراعية بين هذه الأقطاب ألمتفاعلة، وعليه اصبح البعض يعتقد أننا سنكون أمام نظام (ذو طبيعة خاصة) تتمثل بأنه "حر" من حيث هيكل التوزيع الجديد للقوى والنهايات شبه السائبة، كما أن البعض يشير إلى مستويات جديدة من تسلسلات القوى داخل الفئة الواحدة للقوى الكبرى كأن تكون أربعة مستويات أو سبعة ولكنها في العموم تكون داخل التصنيف الاشمل للقوى الكبرى والذي يؤهل عدد اخر من الدول لأن تدخل في مضمار التنافس الكوني مع الولايات المتحدة الأمريكية ولو للمديات المتوسطة المقبلة باعتبار أنه من الوارد لقوة أو دولة ما ان تلحق بها في المدى المتوسط(٢٤).

وعند هذا المستوى تأتي عدد من الدول التي يمكن ان تمثل نسقا متقارباً تكون بموجبه مجموعة متقاربة إلى حد ما مع وجود بعض الفوارق التي يمكن ملاحظتها، ومن الممكن ان نؤشر اهم تلك الدول هي: الصين الشعبية، روسيا الأتحادية، الهند ويلتحق بها عدد من الدول الإقليمية ذات الفاعلية والتأثير في نظامها الفرعي - الإقليمي، وهذا ما يقابله بطبيعة الحال مجموعة اخرى تمثل الرؤيا الموازنة لها والتي تختلف معها بالأسس الأيدلوجية وهي: بريطانيا، فرنسا، المانيا، اليابان ومجموعة الدول الأوربية التي تمثل الوزن الأقل في مقياس القوة والتأثير، كما ويمكن أن نلحق دولا اخرى قد تمثل الحالة الوسطية في مقياس ميزان القوى (كالبرازيل على سبيل المثال) مع هذه المجموعة، ونستطيع ان نقول ان هذه المجاميع هي في حقيقة الأمر تضم عدد من القوى التي تتأرجح ما بين المستويين الإقليمي والعالمي حسب النموذج الهرمي المفترض هذا، كما وان هذه الدول يمكنها أن "تشاغب" على السياسة الكونية للولايات المتحدة الامريكية وغيرها من القوى التي تبحث عن مستوى القطبية، ولكنها وبشكل واضح لا يمكن لها أن تشكل بديلا عنها.

ثم يتشكل هنا المستوى الثالث من مجموعة من الدول المنتجة للطاقة ومن ثم يأتي المستوى الرابع من مجموعة من القوى الإقليمية ذات القدرة المتوسطة مثل المكسيك، نيجيريا، جنوب إفريقيا، باكستان، كوريا الجنوبية وتايوان، ثم في المستوى الخامس تأتي مجموعة من الدول التي نستطيع أن نسميها بـ"الدول المسؤولة"، مثل سويسرا، النرويج

وسنغافورة، وفي المستوى السادس تقع الدول التي يمكن أن توصف بأنها "مصدر المشاكل" و"القلق الدولي" وهي تقريبا حسب هذا التقسيم ٧٥ دولة مثل: أفغانستان، البوسنة، زمبابوي والعراق والتي تشكل مصدر للعديد من الاضطرابات الأمنية والاقتصادية بالنسبة لبقية الدول و الفاعلين الدوليين على مستوى الساحة السياسية الدولية، اما المستوى السابع الذي يمثل قاعدة هذا الهرم فيتكون من أطراف غير الدولة (Non-State Actors) والتي تندرج تحتها المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسية، أجهزة الإعلام العالمية، المجاميع الإرهابية، حركات التحرر المختلفة والناشطة في دول أو عبرة دول اضافة إلى بعض الاحزاب العابرة للحدود[٢٥].

نستطيع أن نؤشر هنا أن جميع من يقوم بمحاوله التوصيف وتحديد الإطر التفاعلية للنظام العالمي الحالي أو من يحاول أن يرسم خارطة الابعاد الهندسية له إنما يواجهون بمشكلة رئيسية تتمثل بأن الساحة السياسية الدولية والنظام الدولي الحالي ما زال في مرحلة من التشكل والصيرورة المتحركة والتي يصعب معها وضع شكل أو صورة ذات ثباتية واضحة، أذ هناك من يصف هذا الحال الذي يمر به النظام الدولي بأنه اقرب ما يكون فيها لحالة "السيولة" أو المرحلة السائلة وهو ما أثر بالتالي وبشكل مباشر وواضح في ما يرتبط بموضوع توزيع القوة وتشكلها في النظام الدولي أو الأنظمة الإقليمية الفرعية المرتبطة به والتي هي بشكل واضح انعكاس له كما وأنه غير من طبيعة قياس القوة المرتبطة بهذه الخريطة والذي سيكون اكثر تركيبية و تعقيدا بسبب التنوع الواضح في أشكال القوة وتشابكها وطبيعات تفاعلاتها البينية والفوارق التي بدأت تتمايز الواحدة فيها عن الأخرى، وكما أن العالم والساحة السياسية الدولية والنظام الدولي العالمي ما زال في مرحلة انتقالية بين نظام انهار بشكل كلي وبين نظام عالمي جديد بدأت ملامحة تتشكل على أنقاض هذا المتآكل ولكن هيكل القوة فيه لم يستقر بعد ولا قواعد الحركة والتفاعلات والأطر العامة التي تحدد ابعاده ونسبها و مستوياتها، اذ كلها لازالت في طور التشكل والصيرورة[٢٦].

المحور الرابع: ما بين الإقليمية والعالمية:

إن التقاطع ما بين النزعة الإقليمية و الاتجاه نحو العالمية يعد من ابرز مظاهر الحراك التي تؤثر بحركة وفاعلية الدول، أذ أن العديد من المشاكل و التفاعلات التي ذكرناها وغيرها إنما إنما تقع داخل " أقاليم" محددة تمثل مساحة الفعل الأولى لتلك التفاعلات، مع الحتمية شبه

المؤكدة بالتقاطع ما بين هذه المشاكل والقضايا الإقليمية مع عموم الساحة العالمية ألأوسع منها ونظامها العالم المتحكم بالنظم الإقليمية – الفرعية، وهو ما يعبر عنه بالنسق التفاعلي الصاعد، أي المتجه من الساحة الإقليمية إلى الساحة العالمية ومن الأدنى نحو الأعلى ومن الجزء باتجاه الكل، ولأن كل من الساحتين متلازمتين إلى حد كبير فان ذلك واضح المعالم ولا يحتاج إلى كثير من الجهد لاثباته، خاصة وان التداخل والتفاعل وسرعة الحركة في الساحة السياسية العالمية والنظام الدولي اليوم اصبح بوتيرة كبيرة بل وغير مسبوقة، ولكن من الواضح أن هنالك حالة من التفريق والتباين ما بين كل منهما، وهنا تبرز لنا بشكل واضح مشكلة العلاقات بين النظم الإقليمية والنظام العالمي و ظهور النزعة الإقليمية على حساب النزاع العالمية في بعض الأحيان وفي بعض المناطق وهذا قد يسبب إشكاليات في تحقيق الحالة التكاملية ما بين الطرفين الإقليمي والعالمي و النظام الفرعي والنظام الأساسي وهو ما قد يخلق في بعض الأحيان تحديات وعراقيل قد تؤدي إلى حالة من الأرباك والتقاطع ما بين الأثنين.(٢٧)

أولاً: تصاعد الهويات الإقليمية:

إن حالة المنافسة والتعاون بين الأقاليم المختلفة والنظم الإقليمية في مختلف البقاع كانت تمثل قوة ديناميكية هامة ومؤثرة في النظام الدولي خلال الحقبة الماضية وهي لا تزال كذلك في بدايات الألفية الحالية، أذ تتمحور مظاهر هذه الحالة في العديد من الأمثلة التطبيقية حول العالم وبمستويات واشكل متعددة، لهذه العمليات حول ظاهرة الاتحاد الأوروبي إذ يمكن النظر إلى الاتحاد الاوربي بوصفه منافسا جبارا في الاقتصاد السياسي العالمي بل وعموم التفاعلات الدولية بمستوياتها المتعددة كما يوصف باعتباره شريكا جذبا لمناطق أخرى من العالم تأمل مشاركته المميزة التي كانت ذات عوائد ايجابية على للأقتصادات التي تتداخل و تشترك معه في المشاريع و التفاعلات، وقد ظهر في أحيان معينة باعتباره (قلعة أوروبا) التي هي قيد الترصين والتعزيز بميزات وخصائص ايجابية والتي تبحث عن كل الفرص لحماية وضع الاتحاد الأوروبي ودوله وصناعاته وكل ما يتعلق بجوانبه الأقتصادية بالضد من أي منافسات محمومة محتملة من قبل الآخرين مهما كانوا (سواء كانوا الأمريكيين أو اليابانيين أو الصينيين)، أيضا بشكل عام غالبا ما يظهر الاتحاد الأوربي بإعتباره (شريكاً عالميا) قادر على التوسع والعمل والفاعلية في مناطق وساحات خارج اطاره الجغرافي المعروف حيث

اسس للعديد من التفاهمات والأتفاقيات مع الاطراف المختلفة خاصة مع تنامي الرغبة للشراكة معه وتأسيس تفاهمات استثمارية وتنموية أذ ترغب تلك الدول للدخول معه في شبكته المتسعة التي بدأ يطورها من خلال الاتفاقيات الإقليمية مع دول وتجمعات ومراكز قوى اقتصادية وسياسية أخرى (مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا، السوق الجنوبية المشتركة، معاهدة دول الانديز) بل وفي نطاق أوسع مع منظومات إقليمية تحاول من خلالها وضع اسس التفاعل البيني وأن كان بدرجة أقل كثافة على الرغم مما تواجهه من مضايقات من المنافسين الاخرين مستثمرة بذلك رغبة تلك التجمعات إلإقليمية الباحثة عن شراكات نافعة يأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمتها وبالمقابل تبذل الأطراف جهود واضحة في البحث عن طرق ووسائل وقنوات تمكنها من النفاذ إلى هذه القلاع المصغرة التي يجمعها أو تجمعها القلعة الكبيرة التي يمثلهاالاتحاد الأوروبي خير تمثيل(٢٨).

إن المحاولات المستمرة لإقامة التنظيمات الإقليمية الفرعية الطموحة قد تنطوي على بعض الغموض الذي يتأكد حينما يتعلق بمشكلة أخرى ترتبط به وهي العلاقة بين النزعة الإقليمية والاتجاه نحو العالمية أي الإشكال الحاصل في التقاطع ما بين النظم الإقليمية الفرعية و النظام العالمي الشامل وحسب ما يمكن ملاحظته حول هذه النقطة إذ ثمة ضغوط قوية في الجوانب الاقتصادية بنزعتها الإقليمية لتكريس هذا فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الكثير من المنظمات الإقليمية بل وحتى الدول الداخلة في بعض النظم الإقليمية قامت بتطوير قواعد العمل الفرعي التنظيمي الإقليمي من أجل خلق مؤسسات متقنة وقادرة على التفاعل في تلك البيئة الإقليمية للوصول إلى درجات متقدمة من الإنتاج ومد الأواصر والارتباط الإقليمي مع اطرافها الأخرى، وهو ما قد يخلق في بعض الأحيان حالة من الغموض والتداخل ما بين الاتجاهين العالمي والإقليمي مما يؤثر بالتالي على حجم التفاعل الإيجابي للنظم الفرعية والنتائج الأيجابية المرجوة منها، نسبة مشاركتها و أدائها العالمي فعلى سبيل المثال انه منظمة التجارة العالمية التي يتعين عليها إلى قدر القدر الكبير الاهتمام بالطرق التي قد تنسجم وتتفاعل بها القواعد الإقليمية مع الإطار العام لهذه المنظمة العالمية ذو الأطراف المتعددة، لكن تبرز هنا مشكلة في مجال الأمن وتأمين الحركة لتلك الدول المتفائلة إذا ان من المهم تطوير مدونات قواعد متقنة من أجل حل النزاعات الإقليمية قد تشكل تحديا حقيقيا للمنظمات دولية والدول المتفاعلة نفسها المساهمة بهذا الصدد والتي تأتي في

مقدمتها الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها وأيضا بعض الهيئات الأخرى في ما يتعلق بالمحاولات التي تقوم بها لإدارة التفاعلات الإقليمية وخاصة النزاعات الإقليمية المتكررة، أيضا من المهم أن نشير هنا إلى طريقة فهم التوتر الناشئ عن سعي بعض الأطراف الفاعلة في النظم الإقليمية وطبيعته للبحث عن هوية (الهوية الإقليمية) والتي تؤثر بشكل حقيقي في التوقعات والعادات والأساليب المميزة لذلك الارتباط وقد تكون حجر الزاوية للتعامل مع كل ذلك[٢٩].

ثانياً: تنامي الإتجاه الإيجابي:

وعلى الرغم من أننا يمكن ان ننظر إلى الاتجاه أو النزعة نحو الإقليمية كونها تمثل قوة للتأثير في نسبة تكامل السياسة العالمية وتؤثر في نسبة إنحلالها وتراخيها، بسبب انها تعبر في ذات الوقت عن الرغبة في العمل الجماعي والهوية الجماعية لي طائفة من الدول أو الإقليم جغرافي أو جيوسياسي محدد والرغبة في الاختلاف والتميز في الساحة العالمية أو التميز عنها ومن خلال فعل ذلك تبرز لها بعض الخصائص في قضايا أخرى قد تكون ذات خاصة بالمنطقة الإقليمية أو الإقليم الجيوسياسي نفسه مما يميزه عن باقي النظم الفرعية الإقليمية التي أيضا لها خصائص قد تكون مميزه لها وخاصة بها وهو ما قد يقود إلى شيء من التوتر في نهاية المطاف الذي يؤدي إلى الإندفاع نحو تعزيز تعزيز الوعي الإقليمي و التنظيم الإقليمي بما يحقق حالة من البعد عن العالمية و التكوين الجمعي للنظام الدولي المرغوب فيه والذي تجي له الجهود الدولية خاصة في إطار المنظمات الدولية و إبرازها الأمم المتحدة، أيضا لست نستطيع أن نشر النزعة الإقليمية قد تنطوي على آثار عميقة بالنسبة إلى البناء الذاتي والكيان القائم لدول الإقليم أو لبعضها وكذلك الحال في النظام بالنسبة للنظام الدولي على حد سواء بوصفه لكل نزعة هي عبارة عن تركيز على الطموحات والأنشطة في الساحة الإقليمية مما يستوجب أو مما يعني إستجلاب حالة من الذاتية التي يجب أن تتوافر في الدولة وبالمقابل هي حالة جذب نحول تقوقع الإقليمي بعيدا عن الانفتاح العالمي فهي حالة وسطية ذات بعدين سلفيين بالاتجاه وبالنسق الصاعد نحو العالمية وبالنسق النازل نحو الدولة القومية و الكيان الوطني بحد ذاته.

إن عدم وجود طراز واحد أو محدد لهذه النزعة الإقليمية ولا إطار نظري واضح وسائد من أجل تحليل النزعة الإقليمية فإن هذا يمثل لنا مشكلة جديدة قد تبرز في عملية

قراءة وتحديد وتحليل الإنساق الإقليمية المتواجدة على الساحة العالمية أو الدولية وهو ما يعني بالتالي صعوبة أو إشكاليات التعامل معها من حيث مبدأ فهمها وبالتالي المعالجة الصحيحة والدقيقة لكل واحدة من هذه النظم الإقليمية وبالتالي عدم الفهم يقود إلى عدم القدرة على التعاطي توظيف هذه النظم الإقليمية بما يعزز الرؤية العالمية لنظام واعي ايجابي متفائل يحقق الغايات التي روسي معه من أجدها مع نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن الماضي، هنا نستطيع أن نقول أن دراسة الأقاليم و النزعة نحو الإقليمية على اعتبارها قضية مهمة وفاعل وتقع في صلب أو جوهر السياسة العالمية إنما هي طريقة لاتخاذ منهج و منظور محدد بشأن ما هو بحكم جميع المسائل الرئيسي في الوقت الراهن وما يمكن أن تؤدي إليه في المستقبل المتوسط والبعيد وهو ما يعني فهم هذه التناقضات الظاهرية وغير الظاهرية بشكل أكثر دقة وعلمية من الفهم العام والسطحي الذي قد تغلب عليه التقييمات المنبثقة من الرؤى المصلحية أو ذات الادراك الجيوستراتيجي الضيق الذي يبحث عن خلق حالة النطاق الحيوي للدولة أو تحقيق المصالح القومية لها بحسب الفهم غير العميق وغير المتكامل لبعض صناع القرار الذين تكون جهودهم واهتماماتهم متركزة بالدرجة الاولى على فهم وادراك المحيط الإقليمي لدولهم بعيدا عن الادراك العميق والحقيقي لفلسفة التكامل الإقليمي والتقاطعات التي قد تنتج حيال النزعة أو الاتجاه العالمي(٣٠).

المحور الخامس: مستقبل الفضائات الحضارية:

لابد ان نشير إلى طبيعة التغييرات التي شهدتها - ولازالت تشهدها - المستوعبات الجيوسياسية للحراك الفكري والحضاري والناجم من التفاعل البشري للمجتمعات المتواجدة ضمن جغرافيتها والتي هي الأقاليم الجغرافية المتناسقة والمنسجمة مع بعضها، أذ اصبح من الجلي أن هنالك حالة من التوازن المتحرك وغير المستقر التي يشهدها العالم تحت فكرة قامت على رؤية الرأسمالية وقد استمرت في وجودها وفاعليتها حينما هزمت الشيوعية وما يشابهها من الافكار والعقائد وبقيت هي المستحوذة على العالم ومؤثرة فيه بشكل قد شجع على طرح فكرة انها تمثل الفكرة الاخيرة والمنتصرة للبشرية وقد استغل قادة وصناع القرار في دولها ذلك الشعور بواسطة تكريس الاستحواذ على العالم بكل إتجاهاته تحت ذريعة (سيادة العالم الرأسمالي) المتأتية اصلاً من الأستحقاقات الفكرية والعملية التي اثبتت جدواها طوال المدد التاريخية التي شهد العمل بموجبها، ولكن ذلك لم يدم طويلا

بسبب ظهور العديد من الاحداث والمناسبات التي شهدها النظام العالمي بدوله وقواه الفاعلة التي اوجبت وبشكل ملح على اعادة النظر بهذه الفكرة واعادة اختبار اسسها وقواعدها التي تقوم عليها وبشكل جعل من الصعوبة اعادة طرح الفكرة من حيث اندفع البعض لأن يقول بأن هذه المقولة انما تعبر عن فكرة غير حقيقية و ناقصة الأبعاد و تحتاج لشيء كثير من التأمل والدراسة والتوقف عنده حقيقة انتصار الرأسمالية على غيرها من المنظومات الفكرية والاتجاهات الفلسفية والديانات والثقافات وعلى المستويين الزماني والمكاني، لأن النموذج الديمقراطي الغربي والغرب عموما لم يعد يؤمن هو نفسه بأن انتصاره اصبح حقيقة حتمية وأنا ما شهده العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إنما كان ليس اكثر من ساعة من الإبحار الشديد بالقوة الغربية والأمان المؤقت وغير الراسخ بالفكر الرأسمالي الذي إستطاع أن يهزم غريمه (الشيوعي) هزيمة نكراء، ولكن هذه اللحظة سرعات ما تلاشت مع مرور الوقت ووقوع الرأسماية تحت طئلة الأختبارات الحقيقية والتي كان البعض منها على درجة كبيرة من الصعوبة والعسر، بل و استبدلت هذه الفكرة بفكرة أخرى أصبحت لها السيادة وتكرست حقيقتها يوما بعد آخر التي تنص على أن الثابت الوحيد على مستوى النظام العالمي والساحة العالمية هو عنصر التغيير حتى على مستوى الأفكار والعقائد التي هي في حركة تفاعلية مستمرة[٣١].

كما ان التغيير اصبح العنصر الحقيقي الذي يطرح باستمرار خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة على اعتبار انه مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السوفيتي وما خلفه من تغيرات شديدة و دراماتكية في التكوينات البنيوية للنظام العالمي الذي خلف السابق ولازلنا نعيش ارهاصات تكونه في وقتنا الحاضر، إذ خلقت لحظة مهمة من انعدام كبير في التوازن العالمي أو كما أسماها الكثير من المنظرين للهيمنة والسيادة الأمريكية ما أطلق عليه (لحظة الاحادية الأمريكية)، وهي تعبر عن شيء من الصحة والمصداقية للحالة التي عاشتها الساحة العالمية في وقتها، إذ كانت تلك الاحادية شديدة الوضوح والقسوة في بداياتها الأولى ألا أنها بدات بالتراجع التدريجي مع مرور الوقت واصبح النظام الدولي يتجه إلى حالة من التوازن في لعبة القوة حينما استطاعت القوى الأخرى خلق حالة من الموازنة بعد ان (تمالكت نفسها) وأن تستعيد شيئا من وقوتها وقدرتها على الفعل والمبادرة بعد استلبت منها لمدة من الزمن بسبب الأثر الذي احدثه زلزال سقوط جدار برلين وانهيار

الاتحاد السوفيتي، وما خلفه من ارتدادات عكسية على العموم هيكل القوى الدولية وتوازنات النظام العالمي في وقتها وما بعده وحتى اللحظة الحاضرة، حيث اصبح من الواضح أن نموذج (الحتمية التاريخية) للفكر الأمريكي المتصلة بهذا الاتجاه والتي عبر عنها (صامؤيل هنتينجتون) قد أصبحت تعبر عن حالة من القصور وعدم القدرة على الأداء وهو ما اصاب نموذج (الحتمية الصناعية) بحالة انتكاسة اخذة بالتزايد مما جعل الكثير من المفكرين الامريكان يعبر عن رؤية متشائمة قد بدأت تبرز وتتسع لتأخذ جزء اكبر من مساحة ذلك التفرد و الانتصار والهيمنة المفترضة(٣٢).

وعليه فأن الكلام عن الفضاءات التي نعدها مستوعبات للتفاعل الحضاري والنتاج الفكري البشري والذي أطراف تتسم بالنسبية من حيث الفاعلية والتأثير مما يجعل البعض يخضع للاخر ويتأثر، كما وأصبحت تلك الفضاءات ركائز هامة للحراك الإقليمي المؤثر في النظام السياسي العالمي وأن تلك القوة المهيمنة على فضائات الجغرافيا الإقليمية الحضارية قد تقوم بحالة تصدير الفكر والحضارة إلى خارج خطوطها المرسومة سلفا لتلك الأقاليم متجاوزة بذلك المحددات الذاتية والموضوعية الموجودة سلفا عليها، وهو ما يعني شيء من الهيمنة المحددة التي تستطيع من خلالها إعادة ترتيب لعبة القوى في ذلك الإقليم وهذا ما يخلق حالة من التعزيز أو التعايش الداخلية في هذا الإقليم قد لا تنعكس بالضرورة على النظام العالمي أو الساحة السياسية الدولية، اذ من الممكن أن تستوعب كل تلك العلاقات والتفاعلات الإقليمية الفرعية بشكل أو بآخر.

الخاتمة:

يشهد النظام الدولي و البيئة الدولية حالة نستطيع ان نصفها بالفترة الانتقالية التي تلت نهاية الحرب الباردة التي اطلق البعض عليها ب(عصر نهاية التاريخ) أو (صراع الحضارات) أو (الإنسان الأمريكي الاخير) وهو العصر الذي تم الترويج له بأنه حقبة النصر الشامل والحاسم للقوى والدول صاحبة الفكر الرأسمالي والنظم الديمقراطية القائم على أساس السلمية و العلاقات المتناغمة القائمة على اساس التبادل المصلحي والمنفعة الشاملة للجميع ضمن إطر و انساق واضحة ومحددة ومتفق عليها ولكن من الواضح أن هناك عدد من القضايا الرئيسية تمثل محاور هامة واركان اساسية تؤثر في البيئة الدولية وتساهمم في

تشكل النظام العالمي وطبيعة التفاعلات البينية التي تسوده، وقد تناول البحث اهم تلك القضايا التي مثلت احجار زاوية في البناء الهيكلي للنظام الدولي وما استتبعه ما اثار علة حركة واداء الفاعلين الدوليين على الساحة الدولية خاصة خلال الفترة الانتقالية التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي وما استتبعه من اثار كبيرة شملت كل جوانب البيئة الدولية، وأبرز ما يمكن ملاحظته على هذه الفترة الانتقالية كان الظهور الطاغي للولايات المتحدة الأمريكية كدولة مسيطرة ومهيمنة على الساحة الدولية وعموم السياسات الدولية مما اشر وبقوة انبثاق نظام القطب الواحد إلى حد أصبحت هذه الهيمنة عبارة عن حالة من الغطرسة والتعسف الواضح للقوة الأمريكية على مختلف النظم الإقليمية في العالم، وهو ما مكنها من ان تضع اعتبارات واسس لتصنيف الدول وجعلها مقسمة على فئات كان بعض منها في فئة الدول (المارقة) و (الشريرة) و (محور الشر)، كما ان تلك الهيمنة تسببت بشكل مباشر أو غير مباشر في الكثير من والأزمات وجعلت العديد من المشاكل تزداد ومن دون وجود حلول حقيقية يمكن ان تساهم بحلها مع تعطل الإرادة الدولية وحددت من مساحات التنسيق والتعاون الدولي ما بين الدول والمحاور والتجمعات الدولية بشكل لافت للنظر وهذا كله زاد من معاناة العالم وتراجع الجهود الدولية التي كان من الممكن ان تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لمشاكل العالم ودوله وأنظمته الفرعية، بل الاسوء من ذلك هو ظهور مشاكل كبيرة وعالمية اصبح تتسم بالكونية لعل من أهمها تزايد نقص الغذاء ونقص الإمداد، مشاكل نقص المياه الصالحة وزيادة ظاهرة التصحر، زيادة ظاهرة العنف وظهور الإرهاب كمشكلة دولية غير قابلة للحل السريع والناجع وما خلفته من نتائج وأثار كارثية على مختلف دول العالم و أنظمته الإقليمية، وهو ما ارتبط بشكل مباشر بالهيمنة الأمريكية التي بدأت تواجه الكثير من التحديات ومحاولة تقليص النفوذ التي تمثلت بالتآزر ولو بنسب ومستويات مختلفة ما بين القوى و مراكز النفوذ الأخرى، وذلك من اجل الحد والتقليل من آثارها وإيقافها إلى حد معين ومنع إمتدادها واستمرارها إلى سنوات مقبلة مع محاولة تحجيم والحد من المشاكل التي واجهها النظام العالمي والتي تحول البعض منها إلى تحديات مصيرية، أذ حاولنا ان نلتقي بعض الأضواء على كل ذلك مع التركيز على عملية ايضاح الصورة التي ارتبطت بكل واحدة من تلك الركائز و الآثار التي تركتها كل واحدة منها على طبيعة اداء ومسير للنظام العالمي الحالي ما يمكن ان تكون عليه الصيرورة المستقبلية له من خلال

البعد المستقبلي للمدة المنظورة والمتوسطة اعتمادا على المنهج الأستقرائي - التحليلي من خلال توظيف ما هو متاح من المؤشرات التي نستطيع قراءتها على الساحة الدولية الحالية من اجل رسم ملامحا القادمة بما هو مستطاع.

هوامش البحث

(1) Austin, William J., Strategic Planning for Smart Leadership: Rethinking Your Organization's Collective Future through a Workbook-based, Three-level Model. Stillwater, Oklahoma: New Forums Press, 2002, p32.
(2) Ibid., p. 36.
(3) Boyer, William H., Myth America: Democracy vs. Capitalism. New York: The Apex Press, 2003, p. 29.
(4) Conway, McKinley. Three Tomorrows. Norcross, Georgia: Conway Data, 2006.p37.
(5) Ibid., p. 39.
(6) Ibid., p. 41.
(7) Dator, James A., ed. Advancing Futures: Futures Studies in Higher Education. Westport, Connectiut: Praeger, 2002.
(8) Ariela Blatter and Paul Williams, the Responsibility Not to Vote, Citizens for Global Solutions, Washington, DC, 2014, p. 13.
(9) Conway, McKinley, op. cit, p37.
(10) Andrew Sinclair, Annual Review of Global Peace Operations, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers), 2018, p. 41.
(11) Ibid., p. 42.
(12) Austin, William J., op. cit., p. 35.
(13) Stepanova, E., Terrorism in Asymmetrical Conflict: Ideological and Structural Aspects, Oxford: Oxford University Press, 2008, 31.
(14)
(15) Ariela Blatter and Paul Williams, op. cit., p 22.
(16) Dator, James A., ed. op. cit., p56.
(17) Andrew Sinclair, op. cit., p. 49.
(18) Molitor, Graham, the Power to Change the World: The Art of Forecasting, Potomac, Maryland: Graham T.T. Molitor, 2013, p. 51.
(19) Ian Bremmer and Nouriel Roubini, "A G-Zero World:The New Economic Club Will Produce Conflict", Foreign Affairs, vol. 90, no. 2 (March/April 2011), p61.
(20) Conway, McKinley, op. cit., p49.
(21) Stepanova, E., op. cit., p. 33.
(22) Ian Bremmer and Nouriel Roubini, op. cit., p 68.

(23) Leslie H. Gelb, Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy, (New York: Harper Collins), 2009, p. 61.
(24) Molitor, Graham, op. cit., p. 72.
(25) Boyer, William H., op. cit., p. 38.
(26) Leslie H. Gelb, op. cit., p. 63.
(27) Ariela Blatter and Paul Williams, op. cit., p 35.
(28) Andrew Sinclair, op. cit., p. 52
(29) Ian Bremmer and Nouriel Roubini, op. cit., p 74.
(30) Molitor, Graham, op. cit., 74.
(31) Boyer, William H., op. cit., p. 42.
(32) Leslie H. Gelb, op. cit., p. 68.
(33) Andrew Sinclair, op. cit., p. 54.

قائمة المصادر

1- Andrew Sinclair, Annual Review of Global Peace Operations, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers), 2018, p. 41.

2- Ariela Blatter and Paul Williams, the Responsibility Not to Vote, Citizens for Global Solutions, Washington, DC, 2014.

3- Austin, William J., Strategic Planning for Smart Leadership: Rethinking Your Organization's Collective Future through a Workbook-based, Three-level Model. Stillwater, Oklahoma: New Forums Press, 2002.

4- Boyer, William H., Myth America: Democracy vs. Capitalism. New York: The Apex Press, 2003.

5- Conway, McKinley. Three Tomorrows. Norcross, Georgia: Conway Data, 2006.p37.

6- Dator, James A., ed. Advancing Futures: Futures Studies in Higher Education. Westport, Connectiut: Praeger, 2002.

7- Ian Bremmer and Nouriel Roubini, "A G-Zero World:The New Economic Club Will Produce Conflict", Foreign Affairs, vol. 90, no. 2 (March/April 2011).

8- Leslie H. Gelb, Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy, (New York: Harper Collins), 2009.

9- Molitor, Graham, the Power to Change the World: The Art of Forecasting, Potomac, Maryland: Graham T.T. Molitor, 2013.

10- Stepanova, E., Terrorism in Asymmetrical Conflict: Ideological and Structural Aspects, Oxford: Oxford University Press, 2008.